مكتبة صور الأمم المتحدة/ كارولين كيلي: رقم ٧٩٥٧٤٧ ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٨

دال - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

الآلاف من لاجئي الروهينغيا يحتشدون على الطريق الموصل إلى مستوطنة كوتوبالونغ الكبرى للاجئين في بنغلاديش

يصادف عام ٢٠١٨ الذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهي وثيقة هامة يرتكز عليها كل التقدّم المحرز في النهوض بحقوق الإنسان على الصعيد العالمي، حتى يتمكن الناس كافة من العيش في حرية ومساواة وكرامة. وتشكل التحدّيات التي تواجه حماية حقوق الإنسان ظاهرة عالمية.

ولا تزال المستويات الراسخة من التمييز وانعدام المساواة والنزاعات العنيفة تتسبب في تشريد ملايين الناس في شتى أصقاع العالم. وفي عام ٢٠١٧، كان هناك ٦٨,٥ مليون شخص من النازحين، كانت النساء والأطفال بينهم الفئتين الأكثر عرضة للمزيد من الاستغلال. ويتزايد حالياً التهديد العالمي للديمقراطية وسيادة القانون تزايداً مطرداً، كما يظهر من القمع المتكرر للمظاهرات والمدافعين عن حقوق الإنسان ووسائل الإعلام، وما يلازم ذلك من تفكيك للمؤسسات والسياسات التي تشجع على تحقيق عدالة أكبر.

حماية حقوق الإنسان في سياق منع نشوب النزاعات وتعزيز السلام والأمن

قامت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان، إذ أثارت جزعها العملياتُ العسكرية الواسعة النطاق في منطقة راخين الشمالية في ميانمار التي تسببت في نزوح قرابة ٩٠٠ ٠٠٠ من مسلمي الروهينغيا، بإيفاد أفرقة رصد إلى بنغلاديش. وأبرزت التقارير اللاحقة بشكل صارخ المعاناة الشديدة للاجئين وأسفرت عن إنشاء مجلس حقوق الإنسان بعثة دولية مستقلة لتقصّي الحقائق في ميانمار. وفي سياقات أخرى، كلف المجلس بمواصلة أو إنشاء ما مجموعه تسع بعثات لتقصّي الحقائق ولجان تحقيق وأفرقة خبراء.

وأسهم رصد حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٨ في الإنذار المبكر ووفر دعماً لأنشطة تسوية النزاعات برعاية ترتيبات مينسك.

ودعمت الأمم المتحدة إنشاء آليات للعدالة الانتقالية في دولة بوليفيا المتعددة القوميات وغامبيا وكولومبيا وغيرها. وفي كوسوفو، تعاونت الأمم المتحدة بشكل وثيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والسلطات في بريشتينا وبلغراد من أجل معرفة مصير ١ ٦٥٨ شخصاً فُقدوا أثناء النزاع الذي دارت رحاه ما بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٠.

وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، وضعنا أول إطار عمل مشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان وسياسات متعلقة بالسلوك والانضباط في مجال الاستغلال والانتهاك الجنسيين من أجل عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي.

وتشكل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها حجر الزاوية لخطة عام ٢٠٣٠، على النحو الذي أكده المفوض السامي لحقوق الإنسان في المؤتمر الذي عقد في فيينا في أيار/مايو ٢٠١٨. فأهداف التنمية المستدامة "يُقصَد بها إعمال حقوق الإنسان الواجبة للجميع وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات كافة".

زاد عدد البلدان التي لديها مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان إلى أكثر من الضعف منذ عام ٢٠٠٠

البلدان التي توجد بها مؤسسات ممتثلة لمبادئ باريس

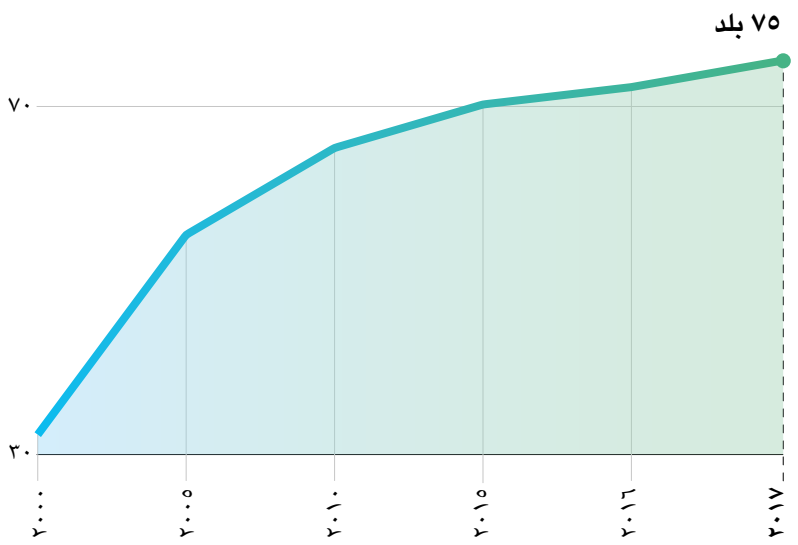

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة .

في عام ٢٠١٧، كان ٦٨,٥ مليون شخص في حالة انتقال.

أبرز الإنجازات في مجال حقوق الإنسان في عام ٢٠١٧

٤٥ ٠٠٠

ضحية من ضحايا التعذيب في ٨٠ بلداً تلقوا الدعم في مجال التأهيل من خلال ١٧٨ منظمة غير حكومية

٣٠ ٠٠٠

ضحية من ضحايا أشكال الرق المعاصرة حصلوا على المساعدة والجبر

٤ ٠٠٠

زيارة أجريت لأماكن الاحتجاز

٧ ٥٠٠

بعثة رصد أوفدت للتحقيق في حالات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم وتوثيقها

أكثر من

٢ ٦٠٠

دورة تدريبية قدّمت إلى حوالي ٧٠٠ ٥٤ من الشركاء الحكوميين والشركاء في المجتمع المدني في أكثر من ٥٠ بلداً بشأن الرصد والتحقيق وإمكانية اللجوء إلى القضاء ومعايير مكافحة التمييز والسلوك المسؤول في الأعمال التجارية وغير ذلك من القضايا الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان

تقديم الدعم التقني لـ

٧٠

مؤسسة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، في بلدان منها أوزبكستان وآيسلندا وتركمانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وسيشيل والكويت ولبنان ومدغشقر

نظر هيئات معاهدات حقوق الإنسان فيما مجموعه

١٦٥

تقريراً من تقارير الدول الأطراف وتلقّيها ١٣٨ تقريراً إضافياً من تقارير الدول الأطراف عن التقدّم المحرز في وفائها بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان

زيادة معارف ومهارات مسؤولين من حوالي

٣٤

دولة بشأن المتطلبات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وبتقديم التقارير عنها

توسيع نطاق حماية حقوق الإنسان والإسهام في تعزيز الحيز الديمقراطي والتنمية

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلنا رصد حالات حقوق الإنسان في عدة بلدان، لا سيما فيما يتعلق بالفئات الضعيفة مثل المهاجرين والمشردين والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وتشكل حماية حقوق الإنسان وإرساء سيادة القانون أمرين هامَّين للأداء الجيد للمؤسسات الديمقراطية والحفاظ على الحيز المدني والسياسي، الذي يتعرض بشكل متزايد للتهديد من جراء اعتماد تشريعات أمنية وتدابير طوارئ قمعية. ولذلك دعمنا الدول في وضع نُهُج أشمل وأكثر امتثالاً لمعايير حقوق الإنسان استجابة لشواغلها الأمنية من خلال توفير الدعم في مجال بناء القدرات وتقديم المساعدة إلى البلدان التي تواجه تهديدات وهجمات إرهابية. ودعمنا أيضاً اتباع نُهُج تعزّز التفاهم المشترك فيما بين الأديان وفيما بين المجتمعات المحلية من خلال مبادرة العقيدة من أجل الحقوق التي تقوم من خلالها الجهات الفاعلة الدينية باستكشاف الصلات العميقة القائمة بين الدين وحقوق الإنسان. وفي ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٧، أطلقنا خطة العمل للزعماء الدينيين والجهات الفاعلة من أجل منع التحريض على العنف الذي يمكن أن يؤدّي إلى ارتكاب جرائم وحشية.

> أطلقنا وحدة للتعلّم الإلكتروني بشأن تفعيل الحق في التنمية عند تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وأسهمت الأمم المتحدة في حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم من خلال تقديم الدعم إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والرصد الدقيق لحالات الأعمال الانتقامية ضد الأشخاص الذين يتعاونون مع الأمم المتحدة والإبلاغ بدقة عن تلك الحالات. وفي عام ٢٠١٧ أبلغنا عن أكبر عدد من الحالات المنتشرة عبر أوسع المناطق جغرافية، وشملت ٣٩ حالة في ٢٩ بلداً. وبناء على ذلك، قمنا بزيادة أنشطة الدعوة التي نضطلع بها في جميع بقاع العالم للمساعدة على تحسين حماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

وفي غواتيمالا، دعمنا المعهد الوطني للإحصاء في اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في التعداد الوطني للسكان والمساكن لعام ٢٠١٨، مما يسَّر عمله مع الشعوب الأصلية وذوي الأصول الأفريقية. وفي أوغندا وفلسطين وكينيا، وحّدت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومكاتب الإحصاء الوطنية جهودها لتحسين التعاون مع الفئات السكانية الضعيفة. وفي ألمانيا وتايلند وجمهورية تنزانيا المتحدة وشيلي وفييت نام وماليزيا، قدّمنا الدعم لتنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛ وبالتعاون مع الأوساط الأكاديمية، أطلقنا وحدة للتعلم الإلكتروني التفاعلي بشأن تفعيل الحق في التنمية عند تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

الصورة رقم ١٣٠٧٢٦١٤٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧

المشاركون في الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الأمم المتحدة، نيويورك.

العالم بعد مرور سبعين عاماً على اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

وفيما يلي قائمة بأبرز الإنجازات المتعلقة بوضع حقوق الإنسان منذ صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

التطورات الإيجابية

الاتفاق على **١٨ معاهدة** وخيار في مجال حقوق الإنسان

حظر **١٠٤ بلدان لعقوبة الإعدام**، مقارنة بـ ٩ بلدان في عام ١٩٤٨

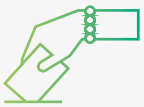

تمتع المرأة **بالحق في التصويت** في ١٩٨ بلداً، مقارنة بـ ٩١ بلداً في عام ١٩٤٨

وجود **برلمان وطني** في أغلبية الدول، مقارنة بـ ٢٦ دولة في عام ١٩٤٨

اعتماد ١١١ بلداً لقوانين وسياسات بشأن **حرية الإعلام**

استمرار مجلس حقوق الإنسان في استعراضه الدوري الشامل الذي **يستعرض سجلات حقوق الإنسان** لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة

اضطلاع المقررين الخاصين للأمم المتحدة بصفتهم خبراء مستقلين معيَّنين من قِبل مجلس حقوق الإنسان بزيارات قطرية وبأنشطة الرصد وتقديم المشورة **والإبلاغ علناً** عن الحالات التي قد تكون فيها **انتهاكات حقوق الإنسان** جارية.

احتواء عمليات حفظ السلام الآن على عناصر متعلقة **بحقوق الإنسان** تعالج المسائل المتصلة بهذا المجال

الثغرات المتبقية

طفل واحد من كل ١٠ أطفال يتعرّض لعمالة الأطفال

شخص واحد من كل ٣ محتجزين **محتجز دون محاكمة**

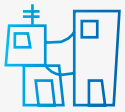

٨٨٠ مليون شخص من سكان المناطق الحضرية **يعيشون في أحياء فقيرة**

٢٥٠ مليون امرأة يتزوَّجن قبل **بلوغ سن الخامسة عشرة**

٢٩ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة ليس لديهم **شهادة ميلاد**

صحفي واحد يُقتَل كل أربعة أيام في المتوسط